اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد صوره وحكمه

إعداد

د. إيمان رجب حمدان خليل

المدرس بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد، صوره، وحكمه

إيمان رجب حمدان خليل.

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، سوهاج، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: emanhamdan.79@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة مسألة مهمة من مباحث علم الحديث وهي مسألة اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد، وذلك من خلال إبراز أهمية السند ودوره في معرفة الحكم على الحديث، والكلام على أبرز صور الاختلاف التي تحدث من الراوي في سند الحديث الواحد، وقد اعتنت الدراسة أيضًا بالحديث عن حكم هذا الاختلاف، وجمع القرائن الدالة على تحديث الراوي بالحديث على الوجهين، مع ضرب الأمثلة الدالة على ذلك من خلال تطبيقات أئمة الحديث ونقاده، وتهدف الدراسة إلى بيان شدة تحري الأئمة وتأنيهم قبل الحكم على الأحاديث، وبيان أن ليس كل اختلاف يعد اضطرابًا في الحديث، كما أوصت بوجوب جمع طرق الحديث، ودراسة كل ما يحف بالرواية، وما يعتريها من أحوال قبل الحكم عليه، حتى يكون الحكم دقيقًا.

الكلمات المفتاحية: اختلاف, الراوي, سند.

The difference of the narrator in the chain of transmission of the same hadith [tradition]. His images, his provisions

Iman Rajab Hamdan Khalil.

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Sohag, Egypt.

Email: emanhamdan.79@azhar.edu.eg

Abstract:

This study deals with an important issue from the study of hadith [tradition] science, which is the issue of the narrator's difference in the chain of narrators of the same hadith [Tradition] by highlighting the importance of the chain of transmission and its role in knowing the judging on hadith and talking about the most prominent forms of difference that occur from the narrator in the chain of transmissions of the same hadith [tradition]. The study has also talked about the provision on this difference, and collects evidence indicating the statement of the narrator with the hadith [tradition] on both sides with examples to that through the implementations of the hadith [tradition] scholars and its critics. The study aims to showing the scholars prospecting and languish before judging hadiths [traditions]. Showing that not every disturbance in the hadith [tradition], and also recommended the necessity of collecting the hadith [tradition] the chain of transmissions and studying everything that surrounds the narration and what conditions that effect it before judging it so that the judgment is accurate.

Keywords: difference, narrator, transmission.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، بعث محمدًا خاتمًا للمرسلين، وأنزل عليه القرآن العظيم، بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين، سيدنا ومولانا محمد صفوة خلق الله أجمعين، ورضوان الله ورحمته وبركاته على آله وأصحابه، ومن نهج نهجهم، واتبع سبيلهم من المؤمنين الصادقين إلى يوم الدين، وبعد.

لما كانت السنة المطهرة المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، قد هيأ الله لخدمتها نقادًا كبارًا، من ذوي الهمم العالية، والعزائم الصادقة؛ للعناية والاهتمام بها رواية ودراية، لمعرفة الصحيح من السقيم، والصدق من الكذب، ولما كان السند هو الأصل في معرفة الحكم على الحديث، وجه المحدثون اهتمامهم له بجانب المتن، فكانوا يسألون عن الإسناد، ويدققون فيه، وقاموا بجمع طرق الحديث وتتبع رواياته، وفحصوا كل ما يمكن أن يكون مدخلًا للطعن في الرواية، قال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه»، وقال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[1].

ولما كان من بين الأمور التي يمكن أن تظهر عند جمع طرق الحديث، مسألة اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد، فأحببت أن ألقي الضوء على تصرف الأئمة حيال هذا الاختلاف، وما حكمه، وهل يعد ذلك اضطرابًا

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ص (٢/٢١٢).

يضعف الحديث من أجله؟ فالله المستعان وعليه التكلان.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء الموضوع في ذهني عندما كنت أقرأ في كتاب «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، فاستوقفني كلام الحافظ وهو يفصل حكم هذه المسألة، وهي مسألة اختلاف الرجل الواحد في سند الحديث، فوقر الموضوع في قلبي، وبدأت أتوسع في البحث:

- لمحاولة فهم منهج المحدثين إزاء هذا الاختلاف، وهل هناك قرائن استخدموها لتأييد صحة الروايتين، إذا صاروا إلى ذلك.
- بيان أن ليس كل اختلاف يعد اضطرابًا في الحديث، بل قد يكون هذا الاختلاف نتج عن توسع الراوي في باب الرواية.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب اطلاعي وبحثي على دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع.

خطة البحث:

لقد جاء هذا البحث في مقدمة حوت أسباب اختياره، وخطته.

ومبحث أول: اشتمل على تعريف السند، وأهميته، وتعريف الاختلاف، وصوره.

ومبحث ثاني: فيه الكلام على حكم اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد.

واشتمل البحث كذلك على خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

وأخيرًا فقد خُتم البحث بفهرس للمصادر، والمراجع.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المبحث الأول

أولا : معنى السند، وبيان أهميته

السَنَدُ لغة:

من معاني السند في اللغة: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح.

ويقال: فلان سَنَدٌ، أي معتمَدٌ، وسَنَدْتُ إلى الشيء أسند سنودًا، واستندت بمعنى، وأسندتُ غيري، والإسنادُ في الحديث: رفعُه إلى قائله(١).

إذًا السند مأخوذ إما من السند: وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه(٢).

وفي اصطلاح المحدثين:

قال بدر الدين ابن جماعة(٣): «هو الإخبار عن طريق المتن» .

وقال الدكتور نور الدين عتر(٤): «أما السند: فالمراد به عند المحدثين حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدًا عن واحد إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ».

---

(١) الصحاح للجوهري (٤٨٩/٢).

(٢) المنهل الروي لابن جماعة ص(٣٠).

(٣) المنهل الروي لابن جماعة ص(٣٠)، وانظر: الخلاصة للطيبي ص(٢٨).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث ص (٤٢).

وبعبارة أوضح: «هو رواة الحديث الذين رووا لفظ الحديث»[١].

أما الإسناد:

«فهو رفع الحديث إلى قائله، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد»[٢].

وعلى ذلك فقد يطلق السند والإسناد أحدهما على الآخر، كما أنهما قد يطلقان على رجال سند الحديث، ويعرف المراد بالقرائن[٣].

أهميته:

لقد جاء الاهتمام بالإسناد منذ عهد الصحابة – رضوان الله عليهم- ومن جاء بعدهم من التابعين، وتابعيهم، فكلهم حرصوا على الإسناد، واعتنوا به عناية فائقة، وتواترت الأخبار عنهم، واستفاضت في أهميته والحث عليه، حتى جعله بعضهم سلاح المؤمن، وهو الإمام سفيان الثوري حين قال: «الإسناد سلاح المؤمن، إذ لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[٤].

وتكمن أهمية الإسناد في النقاط التالية:

١- إنه يعد خصيصة فاضلة من خصائص الأمة الإسلامية أكرمها به دون غيرها من سائر الأمم قديمًا وحديثًا، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده

---

(١) الوسيط في علوم الحديث لابن أبي شهبة ص (١٨).

(٢) المنهل الروي لابن جماعة ص(٣٠)، وانظر: الخلاصة للطيبي ص(٢٨).

(٣) انظر: منهج النقد في علوم الحديث ص (٤٢).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨/١).

عن محمد بن حاتم بن الْمُظَفَّر أنه قال: «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات»[(١)].

وقال الإمام ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجعله سلّمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد»[(٢)].

وقال القاري[(٣)]: «ثم اعلم أن أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، بل من فروض

(١) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص(٤٠) وإسناده حسن.

(٢) مجموع الفتاوي لابن تيمية (٩/١).

(٣) هو علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري، الفقيه الحنفي، ولد في هراة،وسكن مكة وتوفي بها، صنف كتبًا كثيرة منها: «شرح مشكاة المصابيح»، و«شرح الشفاء»، و«تذكرة الموضوعات» وغيرها، مات سنة (١٠١٤هـ). انظر: الأعلام للزركلي(١٢/٥).

الكفاية»[1].

٢- وعن طريق الإسناد يعرف قوي الحديث من ضعيفه، وصحيحه من سقيمه، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ونصوصهم في هذا المعنى كثيرة، نذكر منها:

قال الإمام شعبة: «إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد»[2].

وقال القاضي عياض: «فاعلم أولًا أن مدار الحديث على الإسناد، فبه تتبين صحته ويظهر اتصاله»[3].

وقال ابن الأثير[4]: «واعلم أن الإسناد في الحديث هو الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحة الحديث وسَقَمه»[5].

٣- وعن طريق غربلة الأحاديث تحفظ السنة وتصان من الدس والتحريف، والزيادة والنقصان، والوضع.

أخرج ابن أبي حاتم بسنده من طريق عبدة بن سليمان، قال: قيل لابن

---

(١) شرح نخبة الفكر للقاري ص(٦١٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/٥٧).

(٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص (١٩٤).

(٤) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري، ثم الموصلي، ابن الأثير، حدث وانتفع به الناس، وكان ورعًا، عاقلًا، من مصنفاته: «جامع الأصول»، «النهاية في غريب الحديث» وغيرها، مات سنة (٦٠٦ هـ) بالموصل. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٨٨).

(٥) جامع الأصول لابن الأثير (١/١٠٩).

المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: «يعيش لها الجهابذة»[(١)].

٤- لذا فلا يقبل حديث بدون إسناد.

قال ابن تيمية: «وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله»[(٢)].

وقال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي[(٣)]: «وقبول الحديث الذي لا أصل له أي: لا سند له، ليس من شأن العاقلين، فإن بين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين»[(٤)].

وكفى بهذه الكلمات دلالة على أهمية الإسناد في حفظ الدين، وأنه من خصائص هذه الأمة، فاللهم لك الحمد على هذه المنة.

ثانيًا: معنى اختلاف الراوي، وصوره

الاختلاف لغة:

ضد الاتفاق، يقال: خالفته مخالفة وخلافًا، وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاسم الخلُف بضم

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٨/٢)، وإسناده حسن.

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (١١٠/١).

(٣) محمد عَبْد الحَيّ بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، من كتبه: «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» مات سنة ١٣٠٤هـ . انظر: الأعلام للزركلي (١٨٧/٦).

(٤) الأجوبة الفاضلة هامش ص (٣٢).

الخاء[1].

وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا، وكل ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف[2].

واصطلاحًا:

ويقصد باختلاف الراوي في سند الحديث بأن يقع منه تغاير في سياق إسناده، بأنه يرويه بأكثر من وجه.

وهذا التغاير قد يكون سببه سعة علم الراوي، وقد يكون بسبب سوء حفظه، كما سيأتي في المبحث التالي.

صور اختلاف الراوي في الإسناد.

وهذا الاختلاف من الراوي في سند الحديث يأتي على عدة صور، وهي كالآتي:

١) أن يرويه موصولًا، ومرسلًا:

والموصول هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه[3].

أما المرسل: فهو ما أضافه التابعي إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [4].

---

(١) المصباح المنير للفيومي (١/١٧٨).

(٢) لسان العرب لابن منظور (٩/ ٩١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص (٤٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص (٥٢).

فقد يقع الاختلاف من الراوي في سند الحديث بأن يرويه مرة مرسلًا، ومرة موصلًا، وأسباب ذلك يوضحها لنا الحافظ ابن القطان[1] في كتابه« بيان الوهم والإيهام»[2] فيقول: «وإذا كان المروي من الوصل، والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين، فأرسل مرة، ووصل في أخرى.

وأسباب إرساله إياه متعددة: فقد تكون أنه لم يحفظه في الحال حتى راجع مكتوبًا إن كان عنده، أو تذكر، أو لأنه ذكره مذاكرًا به كما يقول أحدنا: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لما هو عنده بسنده، أو لغير ذلك من الوجوه».

وقال في موضع آخر من كتابه[3]: «فإنه يجوز للمحدث الذي هو حافظ، ثقة أن يقول: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فتراه متصلًا، فإذا ذاكر به ذاكر به دون إسناد، وإذا حدث به من كتابه، أو من حفظه على معنى التحمل والتأدية، حدث به بسنده».

ونلاحظ من كلام الحافظ ابن القطان في الموضعين أنه يتحدث عن حكم هذه المسألة في حق الثقة الحافظ، وأسباب ذلك، ولكن قد يقع هذا

(١) هو الحافظ العلامة الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الحميري الفاسي، الشهير بـ (ابن القطان)، كان معروفًا بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن، من مصنفاته: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» وضعه على الأحكام الكبرى لعبدالحق، «النظر في أحكام النظر» وغيرها، مات سنة (٦٢٨هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٤)، «الأعلام» (٤/ ٣٣١).

(٢) (٥/ ٤٣٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٤١٥).

الاختلاف من الراوي ويكون غير ثقة، وحكم هذا سيأتي في المبحث التالي، ومن صور الاختلاف أيضًا:

٢) أن يرويه مرفوعًا، وموقوفًا:

والمرفوع ما أضيف إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم[١].

أما الموقوف فهو وهو ما يروى عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم، ولا يتجاوز به إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٢].

فقد كان من عادة بعض المحدثين يحدث بالحديث فيرفعه تارة، ويقفه تارة:

قال الخطيب في« الكفاية»[٣]: «اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفًا، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعًا، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرًا في حديثه، فيرويه تارة مسندًا مرفوعًا، ويقفه مرة أخرى قصدًا واعتمادًا».

ومن أمثلة ذلك:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص (٤٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص (٤٦).

(٣) ص(٤١٧).

قول الإمام الدارقطني في «العلل»[1]عند الكلام على حديث رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف في اسناده: «وأما الخلاف فيه على يحيى بن سعيد، فإن أيوب السختياني بين في روايته عن يحيى أن ذلك من يحيى، وأنه رفعه مرة، ثم ترك رفعه، فهو عنه على الوجهين صواب».

٣) أن يرويه بزيادة راو، وحذفه:

ومن ذلك: الراوي يبلغه الحديث أو يسمعه بواسطة عن شيخ، ثم يلقى ذلك الشيخ فيحمله عنه دون هذه الواسطة، فيقع تحديثه به على الوجهين تارة بالواسطة، وتارة بعدمها.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[2]- عند الكلام على منهج الإمام البخاري في إخراج مثل هذه الأحاديث-: «ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلًا في الإسناد، ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر، ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين».

ومن أمثلة ذلك:

قال الحافظ في «الفتح»[3] عند الكلام على حديث اختلف سعيد بن أبي عروبة فيه-:«وقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة وصرح بالتحديث ... لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال: عن يونس، عن

(١) (١٤/٤٠٦).

(٢) (١/١٥).

(٣) (٩/٥٣٢).

قتادة، فيحتمل أن يكون سمعه أولًا عن قتادة بواسطة، ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين».

٤) أن يرويه عن شيخين مختلفين:

ويقصد بذلك: أن يحدث الراوي بالحديث عن شيخ، ثم يحدث به مرة أخرى عن شيخ آخر، فإذا كان الراوي ثقة، فقد يكون له فيه شيخان، ومن أمثلة ذلك:

أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[١] من رواية الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله: «أن يهوديًا جاء إلى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فقال: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلاَئِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾[٢].

وكذلك أخرجه[٣] من رواية الأعمش سمعت إبراهيم قال: سمعت علقمة يقول: قال عبد الله: جاء رجل إلى النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ من أهل الكتاب ... ». فجعل شيخ إبراهيم فيه علقمة بدل عبيدة.

قال الحافظ في «الفتح»[٤]- معقبًا على الرواية الأولى-: «وخالفه عن

---

(١) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { لما خلقت بيدي } (٦/٢٦٩٧) ح ٦٩٧٨.

(٢) من الآية (٧٤) سورة الحج.

(٣) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى { لما خلقت بيدي } (٦/٢٦٩٧) ح ٦٩٧٩.

(٤) (١٣/٣٩٧).

الأعمش في قوله: عبيدة: حفص بن غياث المذكور في الباب، وجرير، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس عند مسلم[1]، ومحمد بن فضيل عند الإسماعيلي فقالوا كلهم: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة بدل عبيدة، وتصرف الشيخين يقتضي أنه عند الأعمش على الوجهين».

(١) كتاب صفات المنافقين (٤/٢١٤٧) ح ٢٧٨٦.

المبحث الثاني

حكم اختلاف الراوي في سند الحديث الواحد

ويُلخص حكم هذه المسألة الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي»[(١)] فيقول: « فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهمًا فإنه ينسب به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ ينسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه، كالزهري، وشعبة، ونحوهما، وقد كان عكرمة يتهم في رواية الحديث عن رجل، ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه[(٢)]».

من النص المتقدم نجد أن الحكم في ذلك يختلف باختلاف حال الراوي، فإما أن يكون ثقة، وإما أن يكون غير ذلك، ولكل حكمه، وتفصيل ذلك كالآتي:

أولًا: اختلاف الراوي الثقة في سند الحديث:

إذا وقع الاختلاف في سند الحديث من الراوي وكان ثقة، والرواة عنه

---

(١) (١/١٤٤).

(٢) ما ذكره في حق عكرمة، فيقصد به ما رواه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/٩٩) من طريق ابن هبيرة قال: « قدم علينا عكرمة فكان يحدثنا بالحديث عن الرجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: ثم يحدثنا به عن غيره قال: فأتينا شيخًا عندنا فقال له: إسماعيل بن عبيد الله الأنصاري قد كان سمع من ابن عباس فذكرنا ذلك له فقال: إنما أخبره لكم قال: فأتاه فسأله عن أشياء سأل عنها ابن عباس فأخبره بها على مثل ما سمع قال: فأتيناه فسألناه فقال: الرجل صدوق ولكنه سمع من العلم فأكثر، وكلما سنح له طريق سلكه».

ثقات، فيُحمل على أنه تحمل الحديث من طرق عدة، ولكن شريطة أن يكون ممكن كثر حديثه وقوي حفظه، وهذا ما نبه عليه الأئمة، وإليكم أقوالهم في ذلك:

قول الحافظ ابن رجب الحنبلي المتقدم في «شرح علل الترمذي»[1]: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد ...، إنما يحتمل مثل ذلك ممن **كثر حديثه وقوي حفظه**، كالزهري، وشعبة، ونحوهما، وقد كان عكرمة يتهم في رواية الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه».

وقال أيضًا في موضع آخر من «كتابه»[2]- عند الكلام على اختلاف الثقات على الراوي في سند الحديث-: «ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش».

يتبين لنا من كلام الحافظ ابن رجب أن الاختلاف في سياق سند الحديث من الراوي الواحد يقبل ممن وسع علمه، وكثر حديثه، وقوي حفظه، وضرب لذلك مثالًا بالحافظ الزهري، ومن كان على شاكلته في سعة العلم وقوة الحفظ.

وقال الحافظ ابن القطان: « فإنه يجوز للمحدث الذي هو **حافظ، ثقة** أن يقول: قال رسول **الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتراه متصلًا، فإذا ذاكر به ذاكر به دون

(١) (١/١٤٤).

(٢) شرح علل الترمذي(٢/٧١٩).

إسناد، وإذا حدث به من كتابه، أو من حفظه على معنى التحمل والتأدية، حدث به بسنده، وإنما يعد هذا اضطرابًا ممن لم نثق بحفظه»[(١)].

وقال الحافظ في «النكت»[(٢)]: «وأما النوع الرابع: وهو الاختلاف في السند - فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا، فإن كانا ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر، بقيامك الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعًا، وقد وجد ذلك في كثير من الحديث، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب، وتكثير الطرق».

ويزيد هذه المسألة إيضاحًا ذكر بعض النماذج لذلك:

المثال الأول: - قال ابن أبي حاتم في «العلل»[(٣)]: «سألت أبي عن حديث اختلف على أبي إسحاق الهمداني:

- روى زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود.
- وروى الثوري وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله... فسمعت أبي يقول: كلاهما صحيحين[(٤)]؛ كان أبو إسحاق واسع الحديث».

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٤١٥).

(٢) (٧٨٢/٢).

(٣) (٥٤٧/٤).

(٤) قال محقق الكتاب: «كذا في جميع النسخ، والجادة: يقول: كلاهما صحيحان». وانظر هامش (٥٤٨/٤) من الكتاب.

المثال الثاني- أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[(١)] حديثًا من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « نَحْنُ أَحَقُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[(٢)]، وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ لأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

ورواه أيضًا من طريق مالك، عن الزهري فقال[(٣)]: إن سعيد بن المسيب وأبا عبيد - سعد بن عبيد الزهري- أخبراه عن أبي هريرة، فجعل أبا عبيد بدلًا عن أبي سلمة.

وقد أخرج الإمام البخاري الطريقين معًا، وصنيعه هذا يدل على تصحيحهما جميعًا.

وفي هذا يقول الحافظ في «الفتح»[(٤)]- معقبًا على هذا الحديث-: «وكأن البخاري جنح إلى تصحيح الطريقين فأخرجهما معًا وهو نظر صحيح؛ لأن الزهري صاحب حديث وهو معروف بالرواية عن هؤلاء فلعله سمعه منهم جميعًا».

---

(١) كتاب التفسير، باب قوله عَزَّوَجَلَّ: « وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ» (٣/ ١٢٣٣) ح ٣١٩٢.

(٢) من الآية (٢٦٠) سورة البقرة.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: «لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ» (١٢٣٩/٣) ح ٣٢٠٧.

(٤) (٦/ ٤١١).

المثال الثالث: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[1] حديثًا من رواية معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ[2]، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّمَ هُوَ ؟ قَالَ: الْقَتْلُ الْقَتْلُ».

ورواه أيضًا من طريق شعيب، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة[3]، فجعل شيخ الزهري حميدًا، لا سعيدًا.

وقد أخرج الطريقين الإمام البخاري في «صحيحه»، وهذا يدل على أنه جنح لتصحيحهما معًا، وأن للزهري في هذا الإسناد شيخين.

قال الحافظ ابن حجر- بعد أن ذكر اختلاف الحفاظ على الزهري في سند هذا الحديث- [4]: «وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان، فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح؛ **لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين**، ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ».

---

(١) كتاب الفتن، باب ظهور الفتن (٦/ ٢٥٩٠) ح ٦٦٥٢.

(٢) قال الحافظ: المراد إلقاؤه في قلوب الناس على اختلاف أحوالهم، حتى يبخل العالم بعلمه فيترك التعليم والفتوى، ويبخل الصانع بصناعته حتى يترك تعليم غيره، ويبخل الغني بماله حتى يهلك الفقير، وليس المراد وجود أصل الشح لأنه لم يزل موجودًا. فتح الباري لابن حجر (١٣/١٧).

(٣) كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل (٥/ ٢٢٤٥) ح ٥٦٩٠.

(٤) فتح الباري (١٣/ ١٥).

فيلاحظ من الأمثلة السابقة أن الأئمة جنحوا إلى تصحيح الطريقين في السند المختلف فيه من راو واحد، إذا كان راويه ممن كثر حديثه وقوي حفظه.

ولكن من خلال النظر في تطبيقات المحدثين، نجد أن ما ذكروه من تصحيح للطريقين في الإسناد المختلف فيه من راو واحد ليس على إطلاقه ؛ لأن الترجيح بين الروايات المختلفة ليس له حكم عام، أو قاعدة مطردة، وإنما عملهم في ذلك بحسب القرائن[1] الموجودة في كل حديث.

قال الحافظ ابن حجر: « إن تعليلهم الموصول بالمرسل، أو المنقطع والمرفوع بالموقوف، أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه»[2].

وقال ابن دقيق العيد في مقدمة «شرح الإلمام»[3]: «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونًا مطردًا وبمراجعة أحكامهم الجزئية صواب ما نقول».

وبهذا جزم الحافظ العلائي فقال: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل،

---

(١) القرينة في اللغة: فعيلة بمعنى المفاعلة، مأخوذ من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب. انظر: التعريفات للجرجاني ص (١٧٤).

(٢) النكت لابن حجر (٢/٧٤٦).

(٣) كما في النكت لابن حجر (٢/ ٦٠٤).

والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث»[(١)].

وإذا علمنا ذلك فما هي القرائن التي اعتمد عليها الأئمة في ترجيح الطريقين، وحمل هذا الاختلاف على تحديث الراوي بالحديث على الوجهين؟

من خلال النظر فيما ذكره الأئمة نجد أن هذه القرائن تتمثل فيما يلي:

١- أن يصرح الراوي بالتحديث في الطريق الناقصة:

وصورة ذلك أن يصرح الراوي المختلف عليه في سند الحديث بالتحديث، أو ما يدل عليه في الرواية الناقصة، وذلك إذا كان الاختلاف عليه بزيادة راو وحذفه؛ لأن التصريح بالسماع يدل على اتصال السند، وينفي احتمالية سقوط راو من الإسناد.

قال الحافظ ابن الصلاح: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللًا بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد... وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار...، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم سمعه منه نفسه»[(٢)].

وقال الحافظ ابن القطان في كتابه «بيان الوهم»[(٣)] - وقد ذكر حديثًا من

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٦٠٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص(٢٨٧).

(٣) (٢/٤٢٥).

رواية حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة -: «وخالفهما عبد الوراث بن سعيد - وهو ثقة - فرواه عن علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، عن أبي هريرة - أدخل بين علي وعطاء رجلًا مجهولًا - وقد قيل: أنه حجاج بن أرطاة.

ولو كان علي قد سمعه من عطاء، ما رواه عن رجل عنه، **اللهم إلا لو كان قد صرح بسماعه من عطاء بأن يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو ما أشبه ذلك فحينئذ كنا نقول: رواه عنه سماعًا، ورواه بواسطة عنه، فحدث به على الوجهين**، وإذا كان الأول معنعنًا، فزيادة رجل بينهما دليل انقطاع المعنعن».

والشاهد منه: قول الحافظ ابن القطان: « **لو كان قد صرح بسماعه من عطاء بأن يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، أو ما أشبه ذلك فحينئذ كنا نقول: رواه عنه سماعًا، ورواه بواسطة عنه، فحدث به على الوجهين**» حيث جعل تصريح الراوي بالتحديث في الطريق الناقصة قرينة تدل على أنه سمعه من شيخه، ورواه عنه أيضًا بواسطة، فحدث به على الوجهين.

وقال الحافظ ابن حجر: «لا يضر الثقة المصرح بسماعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة إما لزيادة في الحديث، وإما ليثبت فيه»[(١)].

وقد استعمل الأئمة هذه القرينة، ونذكر هنا بعض الأمثلة لذلك:

المثال الأول: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[(٢)]حديثًا من طريق

(١) فتح الباري (٢/٣٠٧).

(٢) كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: ويلك (٥/ ٢٢٨١) ح ٥٨١٢.

الأوزاعي قال: حدثني ابن شهاب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «أن رجلًا أتى رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: وَيْحَكَ، قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: أَعْتِقْ رَقَبَةً، قَالَ: مَا أَجِدُهَا، قَالَ: فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، قَالَ: لاَ أَسْتَطِيعُ، قَالَ: فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا، قَالَ: مَا أَجِدُ، فَأُتِيَ بِعَرَقٍ [1] فَقَالَ: خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَلَى غَيْرِ أَهْلِي فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ طُنُبَيِ[2] الْمَدِينَةِ أَحْوَجُ مِنِّي، فَضَحِكَ النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ قَالَ: خُذْهُ».

ورواه عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري[3].

ولما صرح الإمام الأوزاعي بالتحديث في الراوية الأولى لم يتأخر الإمام البخاري في إدخالها في «الصحيح»، لجواز أن يكون قد حدث به على الوجهين.

قال الحافظ ابن حجر - معقبًا على الرواية الأولى:- «وقوله: أخبرنا الأوزاعي قال: حدثني الزهري فيه رد على من أعل هذه الطريق بأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري؛ لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعي قال: بلغني عن الزهري هكذا رويناه في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الأصم، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعي لقي الزهري فحدثه به بعد أن كان بلغه

(١) وفي رواية منصور، عن الزهري: «بعرق فيه تمر وهو الزبيل» انظر: «صحيح البخاري» (٦٨٤/٢) ح ١٨٣٥، والزبيل: منسوج من نسائج الخوص، وكل شيء مضفور فهو عرق. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢١٩/٣).

(٢) أي ما بين طرفيها. النهاية في غريب الحديث (١٤٠/٣).

(٣) كما في فتح الباري (٥٥٤/١٠).

منه فحدث به على الوجهين»[1].

المثال الثاني: ذكر الإمام عبد الحق في كتابه[2] حديثًا من رواية يوسف بن ماهك قال: حدثنا حكيم بن حزام، أنه قال: «يا رسول الله إني رجل اشتري هذه البيوع فما تحل لي منها وما تحرم علي، قال: يَا ابْنَ أَخِي إِذَا اشْتَرَيْتَ بَيْعًا فَلاَ تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضهِ» .

وقد رواه بعضهم[3] بإدخال واسطة بين يوسف بن ماهك، وحكيم بن حزام وهو: عبد الله بن عصمة، وصحح الإمام عبد الحق الطريق الأولى؛ وذلك لتصريح يوسف بن ماهك بالتحديث من حكيم بن حزام.

وقد وضح ذلك الحافظ ابن القطان في كتابه «بيان الوهم»[4] فقال: «وصححه لما وجد في رواية همام قول يوسف بن ماهك: حدثنا حكيم بن حزام، ولم يبال بإدخال من أدخل عبد الله بن عصمة بينهما؛ لأنه قد قال: حدثنا حكيم، فلم يبعد أن يسمعه منه، ويرويه بواسطة عنه، فيحدث به على الوجهين».

٢- أن يرويه عنه راو بالإسنادين:

من القرائن التي ترجح رواية الراوي للحديث على الوجهين، أن يرويه عنه راو واحد بالإسنادين، إذ هذا يشعر أن الحديث كان عند الشيخ بالطريقين

---

(١) فتح الباري (١٠/٥٥٤).

(٢) الأحكام الوسطي (٣/ ٢٣٨).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب البيوع (٣/٣٩٠) ح ٢٨٢٠.

(٤) (٢/٤٢٠).

معًا، فرواه عنه كذلك.

ذكر الحافظ ابن رجب حديثًا اختلف على الأعمش في إسناده بأن رواه الحفاظ عنه على وجه، ورواه ابن إدريس عنه على وجه آخر، فنقل تصحيح بعض الأئمة للوجهين ثم قال[1]: «ومما يشهد لصحة ذلك أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضاً، وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة».

فقد جعل – رَحِمَهُ ٱللَّهُ- رواية راو واحد للحديث بالطريقين مما يستدل به الأئمة على صحة الروايتين.

وقال الحافظ ابن حجر: - عند الكلام على حديث اختلف في سياق متنه- «يبعد أن يكون كل من رجال إسناده قد حدث به على الوجهين، إذ لو كان كذلك لحمله واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين، ولم يوجد ذلك»[2].

قلت: استبعد – رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أن يكون الراوي حدث به على الوجهين؛ لعدم وجود من حمله عنه على الوجهين.

وفيما يلي بعض الأمثلة لاستعمال الحفاظ لهذه القرينة:

المثال الأول: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3]حديثًا من طريق

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٢٠).

(٢) فتح الباري (٧/٤٠٩).

(٣) كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج (١/ ٣٢٥) ح ٩١٠.

سعيد بن سليمان قال: حدثنا هُشيم قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس قال: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ ».

ورواه بعض الحفاظ من طريق هشيم، عن محمد بن إسحاق، عن حفص بن عبيد الله بن أنس، عن أنس بن مالك[1].

وقد أخرج البخاري الطريق الأولى في الصحيح بالرغم من اختلاف الحفاظ على هُشيم في إسناده، ولم يعتبر ذلك علة قادحة، لسببين:

- تصريح هشيم بالإخبار من عبيد الله في الطريق الأولى.

قال الحافظ ابن حجر: «وهي علة غير قادحة؛ لأن هشيما قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليسه ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأن سعيد بن سليمان من شيوخه وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه، ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحًا عنه فيه بالإخبار، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضر طريق ابن إسحاق المذكورة»[2].

- وكذلك فإن سعيد بن سليمان الراوي له عن هشيم، قد حدث به عنه على الوجهين:

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العيدين، باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٢/ ٤٢٧) ح ٥٤٣، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح».

(٢) فتح الباري (١/٤٤٧).

قال البيهقي[١]: « ومما يؤكد صحة ما اختاره البخاري- رَحِمَهُ ٱللَّهُ - رواية سعيد بن سليمان الحديث عن هشيم بالإسنادين جميعًا».

ثم ساقه الإمام البيهقي من رواية معاذ بن المثنى، عن سعيد بن سليمان، عن هشيم بالإسنادين المذكورين[٢].

المثال الثاني: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[٣] من طريق الأعمش قال: حدثنا أبو صالح، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ».

ورواه زائدة بن قدامة بهذا الإسناد، إلا أنه قال: عن أبي هريرة بدل أبي سعيد[٤].

وقد نقل الحافظ في «الفتح»[٥] تصحيح محمد بن يحيى الذهلي للطريقين معًا؛ لأن الثوري روى الحديث عن الأعمش على الوجهين فقال: «هذا الحديث رواه أصحاب الأعمش عنه، عن أبي صالح، عن أبي سعيد وهذه الطريق أشهر، ورواه زائدة وهو متقن عنه فقال: عن أبي هريرة، قال: والطريقان عندي محفوظان لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين[٦]».

(١) السنن الكبرى، كتاب صلاة العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الغدو (٣/٤٠٠).

(٢) السنن الكبرى، كتاب صلاة العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الغدو (٣/٤٠٠) ح٦١٥٦، ح ٦١٥٧.

(٣) كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر (١/١٩٩) ح ٥١٣.

(٤) كما في فتح الباري (٢/١٩).

(٥) (٢/١٩).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة =

المثال الثالث: أخرج الإمام الحاكم في «المستدرك»[1] حديثًا من رواية معمر بن راشد، فاختلف عليه في سياق اسناده، بأن أرسله مرة، ووصله مرة فقال: - «والذي يؤدي إليه اجتهادي أن معمر بن راشد حدث به على الوجهين، أرسله مرة، ووصله مرة، والدليل عليه أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة، فقد أرسلوه أيضًا، والوصل أولى من الإرسال، فإن الزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم ».

والشاهد منه قوله: أن الذين وصلوه عنه من أهل البصرة، فقد أرسلوه أيضًا، حيث جعل ذلك دليًلا على تحديث معمر بالحديث على الوجهين.

٣- وجود متابع لراوي كل وجه:

إذا روى الحديث جمع من الحفاظ عن الراوي، ثم رواه جمع آخر مع التغيير في سياق إسناده، فهذا يدل على أن الحديث عند الراوي على الوجهين، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[2] من طريق الأوزعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال لي

=

(١١٩٠/٣) ح ٣٠٨٦ من طريق الثوري عن الأعمش عن ذكوان عن أبي سعيد، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦٩/١٨) ح ١١٤٩٦ من طريق سفيان، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي هريرة.

(١) (٢١٠/٢).

(٢) أبواب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل (٣٨٧/١) ح١١٠١.

رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « يَا عَبْدَ اللَّهِ، لاَ تَكُنْ مِثْلَ فُلاَنٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ ».

ورواه الإمام مسلم في «صحيحه»[1] من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

بزيادة عمر بن الحكم بين يحيى بن أبي كثير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وفي تخريج الشيخين لكلا الطريقين، تصحيح لهما، إذ اعتمد الراوية الأولى الإمام البخاري، واعتمد الثانية بالزيادة الإمام مسلم.

قال الحافظ ابن حجر معقبًا على هذا الحديث: - «قد تابع كلا من الروايتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه، وكأنه كان يحدث به على الوجهين، فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة، ثم لقيه فحدثه به، فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم»[2].

وفي قوله: «قد تابع كلا من الروايتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فالاختلاف منه» دليل على أن رواية جماعة عن الراوي بالسياقين، أنه حدث به على الوجهين، بعكس مخالفة راو واحد لجمع من الثقات.

المثال الثاني: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3] من طريق ابن جريج، عن عبد الحميد بن جبير، عن محمد بن عباد قال: « سَأَلْتُ جَابِرًا

(١) كتاب الصيام (٨١٢/٢) ح ١١٥٩.

(٢) فتح الباري (٣٨/٣).

(٣) كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٧٠٠/٢) ح ١٨٨٣.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَالَ: نَعَمْ ».

ورواه النسائي في «الكبرى»[1] من طريق ابن جريج قال: أخبرني محمد بن عباد بن جعفر قال: « قُلْتُ لِجَابِرٍ أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى أَنْ يُفْرَدَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ بِصَوْمٍ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ».

بإسقاط عبد الحميد بن جبير في الرواية الثانية.

قال الحافظ ابن حجر - تعقيبًا على هذه الرواية -: «وقد تابع أبا عاصم على إدخال عبد الحميد بين ابن جريج، ومحمد بن عباد: حجاج بن محمد الأعور وغيره.

وتابع يحيى بن سعيد على إسقاطه: النضر بن شميل، وحفص بن غياث وغيرهما، فالظاهر أن ابن جريج سمعه عن محمد بن عباد بواسطة، ثم لقيه فحدثه به، فكان يحدث به على الوجهين بدليل تصريحه بالإخبار من محمد بن عباد في رواية النسائي والله أعلم»[2].

قلت: ولكون روى الحديث عن ابن جريج جماعة بكلا الوجهين، حمل الحافظ ابن حجر هذا على أن ابن جريج حدث به على الوجهين، وأيد ذلك لتصريحه بالإخبار من محمد بن عباد في رواية النسائي. والله أعلم.

٤- اختلاف لفظ الروايتين:

وجود بعض الاختلاف في ألفاظ الروايتين يدل على اختلاف

(١) كتاب الصيام، النهي عن صيام يوم الجمعة (٣/ ٢٠٥) ح ٢٧٦٠.

(٢) تغليق التعليق (٣/ ٢٠٢) لابن حجر.

مصدرهما، مما يشعر بأن للراوي فيه شيخان، لذا فقد وقع تحديثه بالحديث على الوجهين؛ لاختلاف سياق الروايتين.

مثال ذلك: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه» [1] عن عبيد الله بن موسى، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ، قالت: قلتُ: أليس يقول الله تعالى ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾[2]، قال: ذَلِكِ الْعَرْضُ ».

وعن عمرو بن علي حدثنا يحيى، عن عثمان بن الأسود قال: سمعت ابن أبي مليكة قال: سمعت عائشة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – قالت: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله.

وأخرجه أيضًا من طريق حاتم بن أبي صغيرة[3] قال: حدثنا عبد الله بن أبي مليكة حدثني القاسم بن محمد حدثتني عائشة: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: « لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلاَّ هَلَكَ، فقلت يا رسول الله: أليس قد قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾[4]، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَيْسَ

---

(١) كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب (٥/٢٣٩٤) ح ٦١٧١.

(٢) الآية (٨) من سورة الانشقاق.

(٣) حاتم ابن أبي صغيرة، أبو يونس البصري، وأبو صغيرة اسمه مسلم، وهو جده لأمه وقيل: زوج أمه، ثقة من السادسة، روى له الجماعة. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص (١٨٣).

(٤) الآيتان (٧، ٨) من سورة الانشقاق.

أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلاَّ عُذِّبَ »[1].

ففي الطريق الثانية زيادة القاسم بن محمد بين ابن أبي مليكة، والسيدة عائشة، وقد وقع التصريح بالسماع من ابن أبي مليكة في الطريقين، مما يدل على أن الحديث عنده على الوجهين، ويؤيد ذلك اختلاف ألفاظ المتن في الروايتين، وإن كان المعنى واحد.

قال الحافظ ابن حجر – أثناء شرحه للحديث-: « قد وقع التصريح بسماع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب فانتفى التعليل بإسقاط رجل من السند، وتعين الحمل على أنه سمع من القاسم، عن عائشة، ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس، والسر فيه أن في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة، وإن كان مؤداهما واحدًا وهذا هو المعتمد بحمد الله»[2].

المثال الثاني: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3] من طريق عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ».

ورواه إسماعيل بن علية[4]، .....

(١) كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب (٥/٢٣٩٥) ح ٦١٧٢.

(٢) فتح الباري (١١/٤٠١).

(٣) كتاب الأضاحي، باب في أضحية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكبشين أقرنين، ويذكر سمينين (٥/٢١١٢) ح٥٢٣٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد =

وحاتم بن وردان[1]، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس، فجعل شيخ أيوب فيه: ابن سيرين بدل أبي قِلابة.

قال الحافظ ابن حجر – أثناء شرحه للحديث-: «قال إسماعيل، وحاتم بن وردان: عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أنس: يعني أنهما خالفا عبد الوهاب الثقفي في شيخ أيوب فقال هو: أبو قلابة، وقالا: محمد بن سيرين، فأما حديث إسماعيل وهو ابن علية فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب في أثناء حديث، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان، وهو كذلك لاختلاف سياقهما»[2].

٥- اعتماد البخاري ومسلم الوجهين معًا:

لا شك أن الصحيحين من أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وهذا بإجماع المسلمين من حين تصنيف الكتابين إلى يومنا هذا، فذكر الحديث في الصحيحين أو أحدهما دليل صحته، واعتماد مؤلفيهما للطريقين المختلفين دليل على صحة الروايتين، فقد يكون لكل طريق وجه مرجح، فاعتمدا الطريقين لذلك.

ومن ذلك: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3] من طريق منصور،

=

(٥/٢١١٤) ح٥٢٤١، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب وقتها (٣/١٥٥٤) ح١٩٦٢.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب وقتها (٣/١٥٥٤) ح١٩٦٢.

(٢) فتح الباري (١٠/١١).

(٣) كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (١/٨٨) ح ٢١٣.

عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «مر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، ثم قال: بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا لاَ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسولَ الله لم فعلت هذا ؟ قال: لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَيْبَسَا أَوْ إِلَى أَنْ يَيْبَسَا ».

وأخرجه أيضًا[1] من رواية الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس.

فأدخل بين مجاهد وبين ابن عباس طاوسًا، واخراج البخاري له في صحيحه على الوجهين يقتضي صحتهما عنده.

قال الحافظ ابن حجر - معلقًا على الرواية الأولى للحديث-: «لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فأدخل بينه وبين ابن عباس طاوسًا كما أخرجه المؤلف بعد قليل، وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده، فيحمل على أن مجاهدًا سمعه من طاوس، عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة، أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس»[2].

المثال الثاني: أخرج الإمام البخاري في «صحيحه»[3] من طريق

(١) كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول (٨٨/١) ح ٢١٥.

(٢) فتح الباري (٣١٧/١).

(٣) كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم

إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، وعبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «استب رجلان رجل من المسلمين، ورجل من اليهود قال المسلم: والذي اصطفى محمدًا على العالمين، فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين، فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم وجه اليهودي، فذهب اليهودي إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم، فدعا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسلم فسأله عن ذلك فأخبره فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لاَ تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللَّهُ».

وأخرجه أيضًا[1] من طريق محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فذكر سعيد بن المسيب بدل عبد الرحمن بن الأعرج.

قال الحافظ ابن حجر – معقبًا على ذلك-: «والحديث محفوظ للزهري على الوجهين، وقد جمع المصنف بين الروايتين في التوحيد إشارة إلى ثبوت ذلك عنه على الوجهين»[2].

المثال الثالث: أخرج الإمام البخاري[3] من طريق يحيى بن سعيد، عن

=

واليهودي (٨٤٩/٢) ح ٢٢٨٠.

(١) كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (٢٧١٧/٦) ح ٧٠٣٤.

(٢) فتح الباري (٤٤٣/٦).

(٣) كتاب صفة الصلاة، باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة (٢٧٤/١) ح ٧٦٠، =

عبيد الله قال: حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل المسجد فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه السلام فقال: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فصلى، ثم جاء فسلم على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثلاثًا، فقال: والذي بعثك بالحق فما أحسن غيره فعلمني قال: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلاَتِكَ كُلِّهَا».

ورواه عبيد الله بن نمير[1]، وأبو أسامة[2] عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، ليس فيه عن أبيه.

قال الحافظ ابن حجر – معقبًا على ذلك-: «قال الدارقطني: خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد فإنهم لم يقولوا: عن أبيه، ويحيى حافظ قال: فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين... قلت: لكل من الروايتين وجه مرجح، أما رواية يحيى؛ فللزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى؛ فللكثرة، ولأن سعيدًا لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت

=

وأخرجه أيضًا مسلم في صحيحه كتاب الصلاة (١/ ٢٩٨) ح ٣٩٧.

(١) أخرجه البخاري الاستئذان، باب من رد فقال عليك السلام (٥/٢٣٠٧) ح٥٨٩٧، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة (١/ ٢٩٨) ح ٣٩٧.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان (٦/ ٢٤٥٥) ح ٦٢٩٠، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة (١/ ٢٩٨) ح ٣٩٧.

سماعه من أبي هريرة، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين»[1].

ثانيًا: إذا كان الاختلاف في السند من الراوي وهو غير ثقة:

- فإما أن يكون متهمًا فينسب به إلى الكذب:

قال الحافظ ابن رجب: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهمًا فإنه ينسب به إلى الكذب...»[2].

ومن أمثلة ذلك: أخرج الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»[3] قال: حدثنا الحسن الحلواني قال: سمعت يزيد بن هارون وذكر زياد بن ميمون[4] فقال: حلفت ألا أروي عنه شيئًا ... وقال: لقيت زياد بن ميمون فسألته عن حديث فحدثني به عن بكر المزني، ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق، ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن، وكان ينسبه إلى الكذب.

قال الحلواني: سمعت عبدالصمد وذكرت عنده زياد بن ميمون فنسبه إلى الكذب.

---

(١) فتح الباري (٢/ ٢٧٧).

(٢) شرح علل الترمذي ص (١٤٣/١).

(٣) (١٢/١)، ونقله الإمام ابن رجب في شرح علل الترمذي ص (١٤٣/١).

(٤) وهو زياد بن ميمون الثقفي، ويقال له: زياد، أبو عمار البصري، وزياد بن أبي عمار، وزياد بن أبي حسان، قال يزيد بن هارون: تركت أحاديث زياد بن ميمون، وكان كذابًا، قد استبان لي كذبه.، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: كان يقال أنه كذاب، ترك حديثه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. انظر: الضعفاء الصغير للبخاري ص (٤٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٤٤/٣)،ميزان الاعتدال للذهبي(٩٥/٢).

- أما إذا كان الراوي سيء الحفظ، فيعد اختلافه اضطرابًا في الحديث:

- قال الحافظ ابن رجب: «فاختلاف الرجل الواحد في الإسناد ... إن كان سيئ الحفظ ينسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط...»[(١)].

قال الحافظ ابن القطان: «فإنه يجوز للمحدث الذي هو حافظ، ثقة أن يقول: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فتراه متصلًا، فإذا ذاكر به ذاكر به دون إسناد، وإذا حدث به من كتابه أو من حفظه على معنى التحمل والتأدية، حدث به بسنده، وإنما يعد هذا اضطرابًا ممن لم نثق بحفظه»[(٢)].

وإليكم بعض النماذج والتي رد العلماء فيها اختلاف الراوي في سند الحديث، ولم يقبلوا منه هذا لسوء حفظه:

المثال الأول: سئل الإمام الدارقطني عن حديث من رواية أبي حمزة ميمون[(٣)] وقد اختلف عليه في إسناده فقال – بعد أن ذكر وجوه الاختلاف عليه-: «وأبو حمزة مضطرب الحديث، والاضطراب في الإسناد من قِبَله، والله أعلم»[(٤)].

قلت: قد جعل الإمام الدارقطني – رَحِمَهُٱللَّهُ- اختلاف أبي حمزة في

---

(١) شرح علل الترمذي ص (١/١٤٣).

(٢) بيان الوهم (٥/ ٤١٥).

(٣) ميمون أبو حمزة الأعور القصاب مشهور بكنيته، قال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف من السادسة. انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٦)، التقريب ص(٥٨٥).

(٤) علل الدارقطني (٢/١٥٨).

الإسناد اضطرابًا في سند الحديث، وذلك لضعفه، وسوء حفظه.

المثال الثاني: سُئل الإمام الدارقطني عن حديث من رواية مسلم الأعور[١] قد اختلف في إسناده، فقال- بعد أن ذكر وجوه الاختلاف عليه-: «ومسلم الأعور مضطرب الحديث ما أخرجوا عنه في الصحيح»[٢].

المثال الثالث: روي هشام بن سعد[٣] حديثًا فاختلف عليه في اسناده فقال الحافظ ابن حجر معقبًا على ذلك:- « وهشام صدوق سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه»[٤].

والشاهد منه قوله: وهشام صدوق سيء الحفظ، وقد اضطرب فيه، فقد وصف اختلافه في الاسناد بالاضطراب؛ لكونه سيء الحفظ. والله أعلى وأعلم.

(١) مسلم بن كيسان الضبي الملائي البرّاد الأعور أبو عبد الله الكوفي، قال أبو حاتم: يتكلمون فيه، وهو ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: كوفي ضعيف الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف من الخامسة. الجرح والتعديل (٨/ ١٩٣)،التقريب ص(٥٥٩).

(٢) علل الدارقطني (٥/ ١٦٦).

(٣) هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها. الجرح والتعديل (٩/ ٦١) التقريب ص(٦٠٢).

(٤) فتح الباري (١٠/ ١٨٤).

الخاتمة

ظهر من خلال البحث عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- أهمية السند، وأنه خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، إذ به يعرف صحيح الحديث من سقيمه.

٢- يأتي اختلاف الراوي في سند الحديث على عدة صور، ذكرت في البحث.

٣- ليس كل اختلاف يعد اضطرابًا في الحديث، بل قد يصحح العلماء الحديث من الوجهين.

٤- يختلف الحكم على حديث الراوي المختلف في إسناده، تبعًا لحال الراوي، وقد تقدم تفصيل هذه المسألة أثناء البحث.

٥- استخدم العلماء عدة قرائن لتأييد صحة الروايتين، تقدم بعضًا منها، ليستدل به على غيرها.

٦- دقة المحدثين، وتأنيهم قبل الحكم على الأحاديث، بدراسة كل ما يتعلق بالرواية، وما يحفها من قرائن، وغير ذلك.

أما عن التوصيات، فهي كالآتي:

١- وجوب جمع طرق الحديث، ودراسة كل ما يحف بالرواية، وما يعتريها من أحوال قبل الحكم عليه، حتى يكون الحكم دقيقًا.

٢- العناية بالمسائل الحديثية المتناثرة في كتب الشروح، والعلل والتخريج،

واستقراء عمل الأئمة فيها، ودراسة الضوابط المتعلقة بكل مسألة.

٣- جمع الأحاديث التي اختلف الرواة في أسانيدها من الصحيحين، ودراستها دراسة شاملة، وتحرير الكلام فيها.

فهرس المصادر والمراجع

١- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٢- الأحكام الوسطى، للحافظ عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي- صبحي السامرائي، ط: مكتبة الرشد- الرياض، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٣- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزِرِكْلي (ت١٣٩٦هـ)، طبعة: دار العلم للملايين،بيروت-لبنان، الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٤- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، أبي الفضل (ت٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، ط: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى١٩٧٠م.

٥- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبدالملك الحميري (ت٦٢٨هـ)، تحقيق د/ الحسين آيت سعيد، ط: دار طيبة – الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٦- التعريفات لـ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجُرجاني (ت ٨١٦هـ)، ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٧- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، ط:دار الفكر، عام: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

٨- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط: المكتب الإسلامي ، دار عمار، الأولى ١٤٠٥هـ.

٩- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق الشيخ/ محمد عوامة، ط: دار اليسر، الثالثة ٢٠١٢م .

١٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ١٣٨٧ هـ.

١١- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م.

١٢- الجامع الصحيح = السنن، للإمام محمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي ت(٢٧٩هـ) طبعة: مصطفى البابي الحلبي – مصر، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الثانية١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٣- الجامع الصحيح لأبي عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط: دار ابن كثير، اليمامة– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

١٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د/محمود الطحان ط: مكتبة المعارف – الرياض.

١٥- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند–، الأولى ١٩٥٢م.

١٦- سنن الدار قطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٧- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية- بيروت، الثالثة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .

١٨- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ٢٠٠١ م.

١٩- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٢٠- شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي

(ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د/ نور الدين عتر، ط: دار السلام، الثالثة ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
٢١- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ) قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط: دار الأرقم - لبنان / بيروت.
٢٢- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق د/ محمد سعيد خطي أوغلي، ط: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.
٢٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢٤- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، طبعة: دار إحياء الكتب العربية – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .
٢٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الدارقطني، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط: دار طيبة – الرياض، الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٢٦- العلل لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، ط: دار المعرفة – بيروت ١٣٧٩هـ .
٢٨- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢٩- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على أبي الفضل جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، ط: دار صادر – بيروت، الثالثة - ١٤١٤ هـ .

٣٠- مجموع الفتاوي، لتقي الدين أبي العباس ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد- المدينة النبوية، عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣١- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ١٤١١ – ١٩٩٠ .
٣٢- المسند، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى ٢٠٠١م.
٣٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط: المكتبة العلمية – بيروت.
٣٤- مقدمة ابن الصلاح، المحقق د/نور الدين عتر، ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٥- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٣٦- منهج النقد في علوم الحديث، تأليف د: نور الدين عتر، ط: دار الفكر دمشق- سورية، الطبعة الثامنة والثلاثون ١٤٤١هـ -٢٠٢٠م.
٣٧- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.
٣٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة بيروت– لبنان، الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
٣٩- النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور/ ربيع بن هادي عمير، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .
٤٠- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود

محمد الطناحي، ط:المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤١- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، ط: دار الفكر العربي.

Sources

1-Al-Agweba Al-Fadelah Lel'as'elah Al-Ashara Al-Kamela by Imam Abu Al-Hasanat Muhammad Abdul Hai Al-Laknawi (d. 1304 AH), Publisher: Islamic Publications Office.

2-Al-Ahkam Al-Wusta, by Al-Hafiz Abdul-Haq bin Abdul-Rahman bin Abdullah Al-Ishbili (d. 581 AH), investigation: Hamdi Al-Salafi - Subhi Al-Samarrai, i: Al-Rushd Library - Riyadh, 1416 AH - 1995 AD.

3-Al-Alam, by Khair Al-Din Bin Mahmoud Al-Zarkali (d. 1396 AH), edition: Dar Al-Ilm for Millions, Beirut - Lebanon, fifteenth 2002 AD.

4-Al-Ilmaa' Ela Ma'rifat Ousol Al-Rewaya wa Taqyed Al-Sama' by Judge Ayyad bin Musa Al Yahsabi, Abi Al-Fadl (d. 544 AH), investigator: Mr. Ahmed Saqr, i: Dar Al-Turath / Antique Library - Cairo / Tunis, Edition: First 1970 AD.

5-Bayan Al-Wahm Wa Al-Eham Fi Kitab Al-Ahkam, by Abu Al-Hasan Ibn Al-Qattan Ali bin Muhammad bin Abdul-Malik Al-Hamiri (d. 628 AH), investigated by Dr. Al-Hussein Ait Saeed, ed: Dar Taiba - Riyadh, First, 1418 AH-1997AD.

6-Al-Ta'rifat by Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), i: Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, the first 1403 AH -1983 AD.

7-Tarikh Demashq, by Abu Al-Qasim Ali Bin Al-Hassan Bin Heba Allah, known as Ibn Asaker (d. 571 AH), achieved by Amr bin Gharamah Al-Amroy, ed: Dar Al-Fikr, year: 1415 AH - 1995 AD.

8-Taghliq al-Ta'liq Sahih al-Bukhari, by Ibn Hajar, Edited by Saeed Abd al-Rahman Musa al-Qazqi, i: The Islamic Office, Dar Ammar, the first 1405 AH.

9-Taqreeb Al-Tahtheeb, by Al-Hafiz Ibn Hajar, achieved by Sheikh / Muhammad Awamah, ed: Dar Al-Yusr, third 2012 AD.

10-Al-Tamheed Lema Fi Al-Muwatta Min Al-Ma'ani wa Al-Asanid , by Ibn Abd al-Bar, investigated by Mustafa bin Ahmed Al-Alawi,

Muhammad Abdul-Kabir Al-Bakri, P: Ministry of All Endowments and Islamic Affairs - Morocco 1387 AH.

11-Jami' Al-Ousol Fi Ahadith Al-Rasol, by Majd Al-Din Abi Al-Saadat Al-Mubarak Bin Muhammad Al-Shaibani Al-Jazari Ibn Al-Atheer (d. 606 AH), Edited by Abdul Qadir Al-Arnaout, i: Al-Halwani Library - Al-Mallah Press - Dar Al-Bayan Library, 1389 AH, 1969 AD.

12-Al-Jami Al-Sahih = Al-Sunan, by Imam Muhammad bin Issa Abi Issa Al-Tirmidhi (279 AH) Edition: Mustafa Al-Babi Al-Halabi - Egypt, investigated by: Ahmed Muhammad Shakir and others, second 1395 AH - 1975 AD.

13-Al-Jami' Al-Sahih by Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi, investigation: Dr. Mustafa Dib Al-Bagha, ed: Dar Ibn Kathir, Al-Yamamah - Beirut, third edition, 1407-1987.

14-Al-Jami' Li'akhlaq Al-rawy Wa Adab Al-Samea' to Abu Bakr Ahmed bin Ali Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH), Editing: Dr. Mahmoud Al-Tahan, i: Knowledge Library – Riyadh.

15-Al-Jarh and Al-Ta'deel, by Abu Muhammad Abdul Rahman bin Abi Hatim Al-Razi (died 327 AH), P: Council of the Ottoman Department of Knowledge - Hyderabad Deccan - India - First 1952 AD.

16-Sunan Al-Dar Qatni, by Abu Al-Hasan Ali Bin Omar Al-Daraqutni (d. 385), Editing: Shuaib Al-Arnaout, and others, ed: Al-Resala Foundation, first 1424 AH, 2004 AD.

17-Al-Sunan Al-Kubra, by Abu Bakr Ahmed bin Al-Hussein bin Ali Al-Bayhaqi (d. 458), Editing: Muhammad Abdul Qadir Atta, P: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, third 1424 AH 2003 AD.

18-Al-Sunan Al-Kubra, by An-Nasa'i, Edited by Hassan Abdel Moneim Shalaby, ed: Al-Resala Foundation - Beirut, the first 2001 AD.

19-Siar 'Alam Al-Nobala' Al-Dhahabi, Editing: a group of Editors under the supervision of Shuaib Al-Arnaout, i: Al-Resala

Foundation, third, 1405 AH - 1985 AD.
20-Sharh Elal Al-Tirmithi, by Zain Al-Din Abdul Rahman bin Ahmed bin Rajab, Al-Hanbali (d. 795 AH), Editing: Dr. Nur al-Din Atr, ed: Dar al-Salaam, third 1437 AH - 2016 AD.
21-Sharh Nokhbat Al-Fikr Fi Mostalahat Ahl Al-Athar, the author: Ali Bin (Sultan) Muhammad, Abu Al-Hasan Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari (d. 1014 AH) presented to him by: Sheikh Abdul-Fath Abu Ghaddah, Edited and commented on by: Muhammad Nizar Tamim, and Haitham Nizar Tamim, P : Dar Al-Arqam - Lebanon / Beirut.
22-Sharaf Ashab Al-Hadith, by Al-Khatib Al-Baghdadi, Edited by Dr. Muhammad Saeed Khati Oglu, P: Dar Ehyaa' Al-Sunnah Al-Nabawiah – Ankara.
23-Al-Sahah Taj Al-Lughah Wa Sahah Al-Arabia by Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari (d. 393 AH) investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar, ed: Dar Al-Ilm for Millions - Beirut, Edition: Fourth 1407 AH - 1987 AD.
24-Sahih Muslim, by Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj bin Muslim Al-Qushayri Al-Nisaburi (d. 261 AH), edition: Dar Ehyaa' Al-Kutub Al-Arabia - Beirut, Editing: Muhammad Fouad Abdul Baqi.
25-Al-Elal Al-Warida Fi Al-Ahadith Al-Nabawia, by Imam Al-Daraqutni, Edited by Dr. Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, P: Dar Taiba - Riyadh, First: 1406 AH - 1986 AD, Dar Ibn Al-Jawzi - Dammam, Edition: First, 1427 AH.
26-Al-Elal by Abi Hatim Abi Muhammad Abd al-Rahman (d. 327 AH), Editing: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, t: Al-Humaidhi Press, Edition: First, 1427 AH - 2006 AD
27-Fath Al-Bari, Sharh Sahih Al-Bukhari, by Al-Hafiz Ibn Hajar, i: Dar Al-Maarifa - Beirut 1379 AH.

28-Al-Kefaya Fi Ilm Al-Rewaya, by Al-Khatib Al-Baghdadi, achieved by Abi Abdullah Al-Souraki, Ibrahim Hamdi Al-Madani, i: The Scientific Library - Medina.
29-Lisan Al-Arab, by Muhammad bin Makram bin Ali Abi Al-Fadl Jamal Al-Din Ibn Manzur (died 711 AH), P: Dar Sader - Beirut, 3rd - 1414 AH.
30-Majmoo' al-Fatawa, Taqi al-Din Abi al-Abbas Ibn Taymiyyah, Edited by Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim, P: King Fahd Complex - The Prophet's City, 1416 AH / 1995 AD.
31-Al-Mustadrak Ala Al-Sahihain, by Abu Abdullah Al-Hakim, Editing: Mustafa Abdel-Qader Atta, P: Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut, First 1411-1990.
32-Al-Musnad, by Imam Ahmad bin Hanbal, Editing: Shuaib Al-Arnaout and others, P: Al-Resala Foundation, the first 2001 AD.
33-Al-Misbah Al-Munier Fi Ghareib Al-Sharh Al-Kabier, by Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi, then Al-Hamawi, Abi Al-Abbas (d. about 770 AH), P: The Scientific Library – Beirut.
34-Moqadimat Ibn al-Salah, Editor Dr. Nour al-Din Ater, i: Dar al-Fikr - Syria, Dar al-Fikr al-Din - Beirut, year of publication: 1406 AH - 1986 AD.
35-Minhag Al-Sunnah Al-Nabawia Fi Naqd kalam Al-She'ah Al-Qadariah, Author: Taqi Al-Din Abu Al-Abbas Ahmed bin Abdul Halim bin Abdul Salam bin Taymiyyah Al-Harani Al-Hanbali (d. 728 AH), Editor: Muhammad Rashad Salem, P: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Edition: The first, 1406 AH - 1986 AD.
36-Minhag Al-Naqd Fi Oloum Al-Hadith, authored by: Dr. Nour al-Din Atr, P: Dar al-Fikr Damascus - Syria, the thirty-eighth edition 1441 AH - 2020 AD.
37-Al-Manhal Al-Raoy Fi Mokhtasar Oloum Al-Hadith Al-Nabawy by Abu Abdullah Muhammad bin Ibrahim bin Saad Allah bin Jama'ah (died 733 AH), Editing: Dr. Mohi Al-Din Abdul Rahman

Ramadan, P: Dar Al-Fikr - Damascus, Edition: Second, 1406.
38-Mezan Al-E'tidal Fi Naqd Al-Regal by Al-Dhahabi, Edited by Ali Muhammad Al-Bajjawi, P: Dar Al-Maarifa, Beirut - Lebanon, the first, 1382 AH - 1963 AD.
39-Al-Nokat Ala Kitab Ibn Al-Salah, by Al-Hafiz Ibn Hajar, Edited by Dr. Rabee bin Hadi Omair, P: The Islamic University of Madinah, the first 1404 AH - 1984 AD.
40-Al-Nehaya Fi Gharib Al-Hadith Wa Al-Athar by Ibn Al-Atheer, Edited by Taher Ahmad Al-Zawi - Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, P: The Scientific Library - Beirut, 1399 AH - 1979 AD.
41-Al-Waset Fi Oloum Wa Mustalah Al-Hadith, the author: Muhammad bin Muhammad bin Suwailam Abu Shuhba (died 1403 AH), P: Dar al-Fikr al-Arabi.